



د. صائب عريقات: وزير شؤون المفاوضات في السلطة الفلسطينية، ورئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني. شغل منصب وزير الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٤ ولغاية عام ٢٠٠٣. شارك في محادثات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية منذ بدء عملية السلام في مدريد ١٩٩١ وسمي بكبير المفاوضين الفلسطينيين. وهو حاصل على درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة برادفورد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، وعمل أستاذاً للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة النجاح الوطنية - نابلس، وله العديد من الكتب والدراسات المنشورة.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟

ملاحظات أولية على «خارطة الطريق»

د. خليل الشقاقي وعائشة أحمد

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٣

<http://www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/cover.html>

## تقييم مرحلي لخطة خارطة الطريق

د. صائب عريقات

عقدت ورشة العمل الخاصة بموضوع «تقييم مرحلي لخطة خارطة الطريق» في مقر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٣، وحضر الورشة عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين والمهتمين وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد ترأس الجلسة د. خليل الشقاقي مدير المركز، وقدم د. صائب عريقات - رئيس دائرة شؤون المفاوضات وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني - مداخلة أولية حول الموضوع، ثم فُتح باب النقاش.

### تقديم

د. خليل الشقاقي: المبادرة الأمريكية المعروفة باسم خطة خارطة الطريق كانت بمسوداتها الثلاث قد لاقت ترحيباً فلسطينياً وإسرائيلياً، فكيف نقيم هذه الخطة في هذه الفترة، إلى أين وصلت، وهل يوجد لها أفق للتنفيذ؟ العلامات البارزة تشير حتى الآن إلى انهيار خارطة الطريق، وبوجه خاص القضايا المطلوبة للمرحلة الأولى وإمكانية تطبيقها. القضايا المطلوبة في المرحلة الثانية هي دولة ذات حدود مؤقتة، فهل هذا بند نريد نحن تطبيقه خاصة مع استمرار بناء الجدار الفاصل؟ كيف نقيم أداء الأطراف المختلفة حتى الآن؟ وما هو بديل خارطة الطريق؟ هل يعكس أداؤنا استراتيجية عمل محددة وما هي المصلحة الفلسطينية على المدى البعيد؟ ندعو الدكتور صائب عريقات لافتتاح الحديث حول هذا الموضوع.

د. صائب عريقات: أعتقد أن خارطة الطريق مختلفة عن كل الوثائق التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لأربعة عوامل مختلفة وهي:

أولاً: أنها حددت لأول مرة هدفاً نهائياً لعملية السلام، متضمناً إنهاء الاحتلال لأراضي عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

ثانياً: أنها حددت فترة زمنية محددة لكل مرحلة، وسقفاً زمنياً لكل العملية في عام ٢٠٠٥.

ثالثاً: وضعت خارطة الطريق آليات للمراقبة على الأرض لأول مرة، فنحن نريد رقابة من أجل معرفة ما لا ينفذ، حيث أن لدى الإسرائيليين شعاراً منذ حكومة رايبن يقول أنه لا توجد مواعيد مقدسة. إن هناك عدداً من الاستحقاقات التي لم تنفذها إسرائيل وهي ٣٢ استحقاقاً. نعم، هناك ٣٢ استحقاقاً لم تنفذها إسرائيل في المرحلة الانتقالية أهمها مرحلة إعادة الانتشار التي يجب أن تشمل ولاية فلسطينية أمنية على ٩٠٪ من الأرض.

رابعاً: المحافظة على جميع المرجعيات التي حددت في مدريد ومنها الأرض مقابل السلام، وقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، الحفاظ على قضايا الوضع النهائي كضمان تنفيذ المرحلة الثالثة على أساس «المبادرة العربية» مبادرة سمو الأمير عبد الله في قمة بيروت.

وإعادة فتح المكاتب والمؤسسات التي أغلقت في القدس الشرقية، ومثل رفع الاغلاقات والحصار بكافة أشكاله، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٩/٩/٢٠٠٠ تدريجياً. فرد (باول): لماذا تعقدون الأمور. انظروا إلى العناصر التي توافقون عليها كلاكما وقوموا بتطبيقها. وكما أرى فهذا منطوق غير معقول! فكيف يتم التراجع عن مبدأ الرقابة الدولية ونحن نحمل نسخة منها؟! لقد نفذنا كل شيء من جانبنا وخاصة الهدنة الفلسطينية، التي تعد من أشجع القرارات الفلسطينية وأكثرها حكمة لمصلحة الشعب الفلسطيني، وقد أعلننا اعترافنا بإسرائيل، وأوقفنا التحريض وأصدرنا قانوناً بمنعه. وقدمت لهم مسودة الدستور وهي بين أيديهم، وتم تشكيل رئاسة الوزراء، وأعيد كذلك تشكيل الأجهزة الأمنية. والإصلاحات المالية والقضائية مستمرة. إن ما يميز الالتزامات الإسرائيلية عن التزاماتنا أنها التزامات لمرة واحدة، أما التزاماتنا فمستمرة وليست لمرة واحدة أو محكمة بقرار واحد. وعليه يمكننا أن نجزم بأن إسرائيل ليست معنية بخارطة الطريق، لأن إسرائيل لا يوجد لديها أي بند حول قبول الخارطة، وكان عليها منذ اليوم الأول إعلان قبولها بالخارطة من خلال الإعلان عن الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ووقف الاعتداءات على الفلسطينيين والتحريض الرسمي ضدهم، وهذا ما لم نسمعه. فالهدنة لها مقوماتها وهي ليست مفهوماً مجانياً بل تبادلياً. بالنسبة لموضوع الأسرى هناك قرار خاص بتنفيذ باقي استحقاقات (تينت)، وحسب اتفاقية شرم الشيخ تتم مراجعة أسماء الأسرى للإفراج عنهم. كان هناك بعض الثغرات في الأداء الفلسطيني من المهم معالجته، على أنه يجب أن تكون قراراتنا للمصلحة الوطنية وليست مجرد ردود أفعال.

هناك سؤال، كيف سنواجه أوروبا بمسؤولياتها بعد أن أعطتنا شيكاً بدون رصيد؟ وكيف سنواجه كذلك روسيا والأمم المتحدة؟ أفهم أن دخل العالم العربي مجتمعاً (٢٢) دولة سنة ٢٠٠٢ لم يصل ١,١ تريليون دولار، في الوقت الذي يصل فيه دخل فرنسا ١,٥ تريليون، ودخل اليابان ٣,٥ تريليون، وإيطاليا ١,٦ تريليون، وأمريكا ٩,١ تريليون، وألمانيا ٢,٩ تريليون. صادرات الوطن العربي لم تصل ٣/١ صادرات ألمانيا، بغض النظر عن وجود النفط وغيره. كما أفهم ما هي المصالح. لكن نحن لدينا التزاما من الاتحاد الأوروبي يقول: نحن الحَكَم وسنراقب تنفيذ إسرائيل لذلك، ونحن نقرر ونشرف لنتقل من مرحلة إلى أخرى، لأن خارطة الطريق أداء يتم على أساس التبادل. ما يبدو واضحاً هو أن الضغط الأمريكي والأوروبي على إسرائيل غير كاف للإلزامها بتنفيذ خارطة الطريق. فماذا نفعل غداً إذا أقرت إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري الذي يهدم شارون من خلاله رؤية بوش للحل السياسي؟

تقوم إسرائيل بتدمير رؤية الحل السلمي للقضية الفلسطينية،

بعد اجتماع اللجنة الرباعية في واشنطن في ديسمبر ٢٠٠٢ جاء القنصل الأمريكي وسلمني خارطة الطريق وقال: نحن لم نعلن عنها لكنها لم تتغير، وسيعلن عنها رسمياً بعد الانتخابات الإسرائيلية في ٢٧/١. وعن سبب التأجيل قالوا: هذا قرار من الرئيس. وقد بلغنا الرئيس ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية بذلك، وأرسلنا أربع رسائل إلى أعضاء اللجنة الرباعية نقول فيها: نحن نقبل خارطة الطريق التي تقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عام ١٩٦٧. ركزنا على ذلك وقلنا: نحن سنلتزم بجميع الواجبات المفروضة علينا في خارطة الطريق. لكن لجأ الجانب الإسرائيلي إلى المماطلة منذ البداية من خلال تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل الحكومة، ثم إلى ما بعد الحرب على العراق.

في تلك الأثناء كان أعضاء اللجنة الرباعية الثلاثة الآخرون منهمكين في الضغط علينا من خلال المطالبة بوضع مسودة الدستور واستحداث منصب رئيس الوزراء. وقد تجاوبنا مع ضغوطهم لأننا بحاجة إلى الإصلاح والأداء الأفضل، إلى أن تم تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. وجاء (موراتينوس) مع (هيلتمان) و(دوفن) و(لارسن) إلى مكتب الأخ أبو مازن، بحضوري، وقد سألتهم: هل هذه الوثيقة لخارطة الطريق نهائية من اللجنة الرباعية؟ فقالوا: نعم، فقلنا: هل هناك تفاوض على أي بند؟ قالوا: لا. قلنا: هل سيتم تغيير أي بند منها؟ قالوا: لا. فقلنا: هل هناك إمكانية لإيجاد مراقبين دوليين؟ فقالوا نعم. قلنا: إذن كيف سنبدأ؟ قالوا: نحن سنرسل فريقاً من أجل وضع الآليات والرقابة. ثم سألناهم: هل أخذتم الاستحقاقات الإسرائيلية في عين الاعتبار؟ قالوا: لا. وعندما جاء بيرنز إلى (أبو مازن) سألتناه عن مصير آليات التنفيذ وقلت: أنتم سلمتموني ورقة من أجل وضع آلية للرقابة تتشكل من أربع لجان وهي:

- لجنة المراقبة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، المعنية بالإغلاقات والحواجز.
- لجنة الإصلاح وإعادة البناء يرأسها الاتحاد الأوروبي.
- اللجنة الأمنية، وهي المعنية بإعادة بناء الأجهزة الأمنية وإعادة التدريب ويرأسها الولايات المتحدة.
- لجنة متابعة القضايا الخاصة، مثل مراقبة الاستيطان والمكاتب المغلقة في القدس والتحريض.

فقال بيرنز: نحن لا يوجد لدينا ورقة رسمية بهذا، وإنما قلنا لك ذلك ضمن اجتهادات، فاعتبرت هذا إلغاء للرقابة. ثم جاء (باول) إلى أريحا وتحدثنا معه عن آليات تنفيذ المرحلة الأولى، التي هي قرارات أصلاً وسهلة التنفيذ، مثل الرقابة التي لا يوجد حولها أي نقاش، ومثل وقف كافة النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات وإزالة البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار ٢٠٠١،

أنهم متحسسون جداً للانتقاد لأنهم لم يقوموا بالتنفيذ. لذلك أرى أنه يجب عدم كسر السقف الزمني للخطة وهو عام ٢٠٠٥ والحفاظ عليه بأي شكل من الأشكال مع تحديد زمن لكل مرحلة.

أما البدائل المطروحة إذا ما سقطت خارطة الطريق فلا أراها وصاية دولية بديلة، ولا أرى المرحلة الانتقالية بديلاً، ولا أرى فرض الجدار كحدود بديلاً، ولا أرى الصفقة الشاملة في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية حول القضايا كلها ممكنة.

يجب أن نسأل أنفسنا، بحرية تامة بدون أن نضع موقفنا في تيار المعارضة للأنظمة في الإقليم، يجب أن نكون ضمن تفاعلات الإقليم، بل يجب أن نكون مؤثرين، لا سيما أننا وصلنا مدى كبيراً ومتقدماً جداً، يجب الحفاظ عليه بكل ما نملك وبدون تردد، وضمن حسابات كبيرة.

فقد قررت الولايات المتحدة لأول مرة أن تكون عملية الانسحاب ضمن عملية السلام حتى حدود عام ١٩٦٧، والدولة الفلسطينية إنجاز كبير، كل شيء في السياسة ليس مستحيلاً، وقابل للتراجع. فثمة أهمية تكمن في المحافظة على الهدنة الفلسطينية، وزيادة التنسيق بين الفصائل باعتباره واجباً وطنياً، أما ما يخص الخلافات بين أبو عمار والآخرين فالبلد لا تحتل ذلك، وهو ما يستغل بشكل كرهه جداً.

ولا يجب تحميل حكومة أبو مازن أكثر ما تحتمل، بل يجب أن تأخذ الفرصة في الإصلاح والمفاوضات وغيرها من الأمور. وإذا كان شارون يعطل عمل الحكومة فنحن لا ينبغي أن نلبي غرضه، وهنا يكون الحد الأدنى من التنسيق الفصائلي عملاً شجاعاً وكرامياً. ولا ننسى قوى السلام الايجابية في إسرائيل، ومن يقولون: من هو يوسي ساريد وييلين في إسرائيل؟ أقول لهم أنهم أهم من حركات السلام في أي مجتمع آخر، أنهم أهم من حركة السلام في بلجيكا، فهم في إسرائيل أنصار حقنا في إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧، ويجب التعامل معهم باستمرار.

#### النقاش

#### د. خليل الشقاقي:

تعتقد أن إسرائيل ستفرض خارطة الطريق، وأن الأوروبيين ليسوا ذوي قوة، وأن الأمريكيين يمكن أن يتخلوا عن الخارطة، وواضح أننا نسير نحو ديناميكية تؤدي إلى سقوط خارطة الطريق: ماذا سيحدث إذن؟ لا سيما أنه لا توجد وصاية دولية ولا حل دائم. هل سترجع غزة والضفة الغربية إلى الاحتلال الإسرائيلي، أم سيبقى الوضع على ما هو عليه؟ ما هو البديل؟ هل لديك اقتراح تجاه ذلك؟

والسلام لا يحدث قهراً، وتقييم المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق هو أن إسرائيل لم تقم بتنفيذ التزاماتها تجاه خارطة الطريق. كما لم يتم تنفيذ العناصر الخمسة الأساسية للبدء في إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة والتي وضعت من أجلها خارطة الطريق وهي: الانسحاب الإسرائيلي من مناطق أ. تسليم المسؤوليات الأمنية كاملة في المنطقة (أ) للسلطة والنظام العام في المنطقة (ب). إرجاع الوضع إلى ما كان عليه في ٢٨/٩/٢٠٠٠ من خلال إزالة الحواجز والاعلاقات. ضمان عدم الدخول إلى المدن الفلسطينية، وضمن سلامة المواطنين الفلسطينيين خاصة المطلوبين والمطاردين منهم.

من ناحية أخرى، علينا أن نميز بين تعدد السلطات والتعددية السياسية، فتعدد السلطات في المجتمعات لا يوصل إلى مرحلة الدولة، ومهما كانت الاعتبارات ففي النهاية هناك سلطة واحدة، ولا يجب أن نستغل سياسة الدولة ومؤسساتها لتسجيل الأخطاء على بعضنا بعضاً، لكننا نعيش في زمن الفضائيات حيث يسهل الكلام من زاوية إثارة البطولة. إن تعدد السلطات هو هلاك الأمم سواء كان هناك احتلال أو لم يكن، وقد دمر تعدد السلطات لبنان في الستينات، وكذلك في الجزائر، إن تعدد السلطات يفتت القدرة وهنا تكمن المسألة الأمنية.

الوعي الفلسطيني هو نقطة الارتكاز الوحيدة التي تجنّبنا الصراع الداخلي، فلن يحتمل الشعب الفلسطيني أي صراع داخلي ولن يقبل به مهما كانت الذرائع، وسيتهيء إلى نبد كل جهة تفعل ذلك، وأتصور أن قادة الفصائل يعرفون حقيقة ذلك، فالشذوذ الفلسطيني الذي هو هدف إسرائيل الأول والأخير لا يمكن أن يحدث.

أما عن الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، فقد وردت في خارطة الطريق باعتبارها خياراً، وهي أخطر ما يواجه الشعب الفلسطيني، وهو ما ينبغي أن يرفض جملة وتفصيلاً لأنه يترجم إلى المرحلة الانتقالية طويلة الأمد التي يتكلم عنها شارون، وتغطي ٤٢ أو ٥٠ أو ٦٠ أو ٦٥٪ وقد تصل إلى ٧٠٪ مع التواصل الجغرافي، وأنا لا أعرف كم سيأخذني التفاوض مع الإسرائيليين على الحدود بين أريحا والعوجا! وليس أسهل من أن نتكلم على حدود عام ١٩٦٧ التي أقرتها وثيقة خارطة الطريق للمرحلة النهائية، ما بيننا وبين إسرائيل هو قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وعليه أقف ضد طرح إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد. ماذا يمكن أن نخسر عندما يكون حل قضية اللاجئين مستنداً إلى القرار ١٩٤؟ ولا أستثني تبادل الأراضي بين دولتين ذات سيادة بالقيمة والمثل.

خارطة الطريق تشكل فرصة تعتمد على عاملين:

الرقابة الدولية التي من شأنها أن تبين من نفذ على الأرض ومن لم ينفذ، ومهما كانت قوة إسرائيل في الضغط والتأثير، فإننا سنجد

## هاني المصري :

سأبدأ من نقطة تقول أننا متفقون سلطة وشعب وفصائل . رأيي أننا لسنا متفقين ، فاتفاقنا على الهدف وحده لا يكفي للحديث عن الاتفاق ، بل حتى الهدف نحن غير متفقين عليه . وداخل السلطة نفسها هناك استراتيجيتان ، الأولى تتبنى المفاوضات وعندما تنتهي المفاوضات تطرح الحل بالمزيد من المفاوضات . الثانية تتبنى اللعب على الخيارات والتناقضات جميعها ، بما في ذلك دعم العمليات الفدائية والوقوف ضدها في آن واحد ، والمأساة في الشارع الفلسطيني أن الناس لا يعبرون عن أنفسهم بوضوح ، كما وأنهم لا يناقشون المسائل بوضوح . وعلى الرغم من أن الأخ صائب عريقات هو أفضل من يتحدث عن خارطة الطريق فهناك تناقض بين المقدمات والتائج ، لأنها خارطة تنفيذية وليست تفاوضية ، والواضح أن كلام إسرائيل هو الذي يؤخذ دائماً ، ومع أن نص الخارطة مهم ، إلا أنه يتحول إلى وهم إذا ما راها عليه . إن خارطة الطريق تتركز في المرحلة الأولى بشكل أساسي ، وقد أثبتت التجربة أن المرحلة الأولى أصبحت أقصى ما يمكن أن نطمح إليه ، وهي بحاجة إلى فضال طويل لتحقيقها ! إذن يجب أن نقول أننا لم نخض الصراع الصحيح ، وهذا جزء من غياب الاستراتيجية للنقطة الأولى ، إذ يجب من اللحظة الأولى ، أن نقول أن إسرائيل لم تلتزم بخارطة الطريق وفتعل أزمة كبيرة تجاه ذلك ، لا الاندفاع نحو إسرائيل والإيحاء بأن الموضوع قد حل وهو موضوع خلافي . يجب أن يكون هناك توازن معين ونحن نعالج معضلة تواجهنا . ومن ثم فخارطة الطريق ليست فرصة ، لأن الإسرائيليين قتلوها قبل ولادتها . يجب أن نحضر أنفسنا لاستراتيجية ثانية لخارطة طريق فلسطينية ، إزاء خارطة الطريق الشارونية ، التي يرسم شارون معالمها على الأرض ويمكنه أن ينجح في فرضها بنسبة ٥٨٪ - ٦٠٪ باستخدام عملية السلام والمفاوضات ، كغطاء لهذه العملية .

البديل . . نحن بحاجة إلى شيء يوازن هذا الاختلال ، واحد يقول العمليات الاستشهادية ، فأقول له : أنها ليست مجرد خسائر إسرائيلية ، بل هي أكبر داعم لشارون والبديل هو انتفاضة شعبية تستمر التفاعلات الإقليمية والدولية . هذا هو الجانب المتصل بدورنا والاعتماد على أنفسنا ، بدلاً من ضياع جهودنا في العمليات الاستشهادية التي يدفع أعباءها الشعب بأكمله ويتحمل عواقبها .

إنه بدون انتفاضة شعبية ، وتحرك شعبي فلسطيني شامل ، لا يمكن أن ينجح الجانب الإسرائيلي التكتيكي التطبيقي مع خارطة الطريق ، رأينا مسألتي الأسرى والاستيطان ماذا حل بهما ، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي . . لقد تحولنا إلى مستسلمين بدون أن ندري !

## غازي الخليلي :

ما هو الفارق بين خارطة الطريق ومقترحات كلينتون؟ أو هل جاءت

خارطة الطريق متقدمة على مقترحات كلينتون؟ وهل كان الأخ صائب مرحباً بمقترحات كلينتون؟ بتقديري أن هذا خارج السياق ، ولا أريد أن نعود إلى الوراء فنجد أنفسنا . إن العرض الذي تقدم به الأخ صائب يعبر عن حرقة ما يجري ، وبتقديري أننا نحن الفلسطينيين غير مسؤولين عما يجري ، فالأوروبيون تراجعوا كما الأمريكيون والروس والأمم المتحدة والإسرائيليون . ولكن أين مسؤوليتنا؟

إننا نتحمل مسؤولية كبيرة ، مسؤولية أدائنا وكيفية التعامل مع القضايا المطروحة مثل خارطة الطريق ، فقد فرحنا كثيراً عندما طرحها الأمريكان وعلونا عليها كثيراً ، وظهر ذلك في تصريحات (نبيل شعث) و(نبيل عمرو) ، وكان الموقف الأمريكي قد انتقل خطوة كبيرة إلى الأمام ! بينما تحدث شارون في (النيوزويك) بصريح العبارة عن عدم علمه بخارطة الطريق ، وأن هناك خارطة أخرى ! نحن لا نقرأ ، ثم وضعت حكومة شارون ١٤ تحفظاً عليها ، وعندما جاء (بيرنز) والأوروبيون قالوا أنه لا توجد أية تحفظات ، وكذلك تصريحات (رايس) وغيرها . . فلم نأخذ ذلك كله بعين الاعتبار وذهبنا إلى العقبة وقدمنا خطابنا الذي كان لصالحهم بالدرجة الأولى ، لأننا قدمنا أكثر مما هو مطلوب منا في خارطة الطريق ، وسادت التباسات خطيرة : فالخطاب الذي قدمناه كان موجه إلى الأمريكان .

(١) المرحلة التنفيذية الأولى كانت إعلان وقف الأعمال العدائية وإطلاق النار ، ففي خطاب العقبة هناك أربع فقرات حول مكافحة الإرهاب ، وإعادة تفكيك البنية الإرهابية ، لدرجة أنني اعتقدت بصفتي مواطناً أن سبب المشكلة في المنطقة هو الإرهاب الفلسطيني ! لقد أعطى هذا الخطاب بتقديري ضوءاً مؤشراً على أن الفلسطينيين ليس عندهم ما يتمسكون به !

(٢) لم يتقدم شارون في خطابه بما هو مطلوب منه ، فلم يشر إلى موضوع دولة مستقلة ، وموضوع وقف أعمال العدوان والقتل ، وأضاف إلى ذلك موضوع الدولة كما يراها .

(٣) لم نتفق نحن الفلسطينيين على هدف سياسي مثل حدود عام ١٩٦٧ مثلاً ، ولدينا خطاب سياسي ينفر العالم منا ، لأنه يرهب العالم ولا يستطيع أن يقربه منا ، وهو يمارس ميدانياً على الأرض . فكيف نتوحد؟

وأنا أتفق مع الأخ صائب أنه لا يمكن أن نقود مفاوضات ونضالاً في ظل تعدد السلطات ومراكز القرار . فمن الممكن أن يقلب انتحاري واحد جميع المخططات التي تقوم بها . من هنا يجب أن يأتي الإحساس بالمسؤولية ، وقيمة الهدنة أنها تعطينا استراحة نحاول فيها أن نفهم بعضها لبعض ماذا نريد ، أما أن نقاد إلى صراع عدمي فلا يجب أن يحصل ، والعالم لا يستطيع أن يقبلنا بدون خطاب موحد .

نريدها، وما إمكانية الوحدة الوطنية والاتفاق على حدود سنة ١٩٦٧ والقدس الشرقية، ولكن للأسف لا يوجد اتفاق حول حدود عام ١٩٦٧، ف ٤٢٪ من الناس يريدون ذلك، وفئة أخرى في المجتمع الفلسطيني لا تريد دولة خطابها لا يتناسب مع إطار الدولة القومية، هناك مازق فلسطيني داخلي، وليس هناك سياسة أو خطة فلسطينية موحدة! نحن بحاجة إلى سلطة واحدة تنفذ سياسة واحدة ورؤية واحدة.

#### د. ساري حنفي:

إذا اتفقنا على أن خارطة الطريق هي استمرارية لاتفاق أوسلو، فإن المشكلة هي أننا نركز على الأداء ونقض الأداء الذي حدث، أو أكثر منها على البراغميات الكبيرة التي أسست اتفاقيات أوسلو، وبرأيي أن الطرف الفلسطيني لا يجوز أن يقبل كلمة المستوطنات التي هي في الاتفاقيات غير واضحة، إذ لا يوجد نص صريح وواضح على وقف تام وشامل للنشاطات الاستيطانية، والخطأ الكبير هو أن الطرف الفلسطيني لم يكن لديه الجرأة للمعارضة عندما لاحظ أن الأمريكان متهاونون مع إسرائيل، وأنا اسمع من الأخ صائب لأول مرة عن موضوع تقديم الأمريكان ورقة خاصة بالرقابة ومن ثم سحبهم لها، يبدو أن المفاوضات الفلسطينية والقيادة تفتقر إلى جرأة إعلان ذلك ويبدو أن هناك مشكلة كبيرة في فهمنا لاستمرارية المشروع الصهيوني وخطره.

#### د. أحمد صبح:

الرأي الأول لا يجوز أن نطلق من أن خارطة الطريق قد وصلت إلى طريق مسدود، ومن ثم فشلت ونبحث عن بدائلها؟ فالالتزامات الفلسطينية التي نفذت في خارطة الطريق تستحق وقفة إيجابية لإعادة تقييم ما حدث، ومطالبة الأمريكان واللجنة الرباعية بالسعي لإجبار الإسرائيليين على تنفيذ الاستحقاقات المنصوص عليها. إن شهادة وفاة خارطة الطريق يجب أن لا تكون فلسطينية، وبأي حال علينا أن نكون دقيقين فلا نعلن وفاتها بعد التزامنا بها، وقد حان الوقت لممارسة نوع من التقييم وعلى أعلى مستوى، يشترك فيه الرئيس عرفات وأبو مازن والحكومة الفلسطينية والنظام كله بدعوة الأمريكان واللجنة الرباعية، إلى خطاب منطقي وعلمي، إلى رسالة واضحة للعالم تطالبه بإعادة تقييم ما حدث حتى الآن وما تم تنفيذه فلسطينياً منذ تسليم الخارطة، والتعرف على ما تم تنفيذه إسرائيلياً وما لم ينفذ، ومطالبة جميع الأطراف العربية والدولية للمشاركة في التقييم. فإذا كان هناك وأد لخارطة الطريق فيجب أن لا يكون فلسطينياً، إذ ليس من الحكمة أن نتحمل هذه المخاطرة. كما أنني حقيقة لا أتفق مع القول بأن هناك اختلافات على حدود عام ١٩٦٧ والقدس واللاجئين وغيرها، إنني أرى أنه حتى الفصائل الإسلامية التي أشير إليها لا خلاف لديها على حدود عام ١٩٦٧.

عن تجنب الصراع الداخلي أود الإشارة إلى أننا اقتتلنا في لبنان وسوريا، بدعم عربي وغير عربي، ضمن الوعي الفلسطيني فنحن نميل إلى الاقتتال ولكننا لا نعرف ما يحدث في ظرف سياسي معين، كما أن الاقتتال يمكن أن ينشأ فجأة في بعض الأحيان ولذا علينا أن نجد قاعدة سياسية تتفاهم بواسطتها حماس والجهد وفتح وغيرهم، دائماً هناك حدود. قد نختلف لكننا نجتمع في النهاية في ظرف معين.

أما البدائل والوصاية الدولية والمرحلة الانتقالية فبتقديري أن علينا الوقوف ضمن حدود سياسة الخطوات والمراحل الصغيرة التي دخلت فيها المنطقة، والمستمرة منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن على أساس أن الخطوات الصغيرة تبني جسوراً من الثقة (وهي النصيحة التي أعطيت لرابين في أوسلو)، ولكننا من خلال خطوات صغيرة نعمق نحن الفلسطينيين الافتراق! ذلك أن الخطوات الصغيرة تفرض التزامات متبادلة، وهذه التزامات متبادلة بين طرفين، ضعيف وقوي يستطيع أن يفرض القوة على الأرض. في اعتقادي أن تصورات الخطوات الصغيرة والمراحل، استراتيجية صحيحة، يمكن أن تقودنا إلى حل نهائي.

لو قرأنا سيرة السنوات العشر الماضية سنجد أن سياستنا لم تقودنا إلى حل بواسطة السلاح والعمليات الاستشهادية. يجب أن ندخل في حقيقة شاملة لكل القضايا وتوصل إلى اتفاق معين، فنحن الآن أضعف مما كنا عليه قبل أربع أو خمس سنوات، كما أن متغيرات ١١ أيلول وتفكيك العراق قد أضعف موقفنا. ما هي إمكانية الصفقة الشاملة؟ وهل نستطيع أن نتوصل إلى حل مرض؟ هذا يدرس في ظل الوضع السابق: سياسة الخطوات الصغيرة والحلول المرحلية.

#### د. مضر قسيس:

لماذا نبحث عن حل لقضايا اللاجئين والقدس والحدود وغيرها؟ الإجابة هي في وجود معضلتين في فهم صياغة خارطة الطريق، الأولى هي الثقافة الذاكرية في العلاقة مع الإسرائيليين، فهناك قناعة عند التكنوقراطي الفلسطيني المفاوضات تدعو لوجوب مساعدة الإسرائيليين على أن يبيعوا حلاً سياسياً مادياً في إسرائيل، فعلى أن نتفهم مشاكلهم ومحيطاتهم بطريقة تمكن الحكومة الإسرائيلية من عمل ذلك. وثانياً هناك عدم معالجة للأساسيات التي أدت إلى فشل أوسلو، ما يعني أن هناك تعديلات على شروط اللعبة، لكننا نجد الأساسيات لم تتغير ويجب أن نسأل أنفسنا عن سبب فشل الجزء الأول من أوسلو بالتراط مع العقلية السائدة في الموقف السياسي الفلسطيني في التفاوض مع الإسرائيليين.

أنا متفق مع الأساتذة صائب وهاني وغازي في رفض العمليات الاستشهادية وتبني انتفاضة شعبية، بمعنى ما هي الانتفاضة التي

الإيجابية المحدودة مثل الإشارك من الشباك للدور غير الأمريكي (اللجنة الرباعية) والذي لا يزال شكلياً حتى الآن، لا تعني فائدة مستقبلية. فالهدف الأمريكي-الإسرائيلي من ذلك هو تصفية الاحتقان في المنطقة العربية الفلسطينية بسبب احتلال أمريكا للعراق وليس الهدف إيجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. حيث أن موضوع العراق ووضعه أهم بكثير من موضوع فلسطين ووضعه، طالما أن الوضع الفلسطيني لا يهدد الوضع الأمريكي، وبصراحة فإن الهدف من الحرص الأمريكي على التعامل معنا وتهييب الوضع الفلسطيني وإحداث انقلاب سياسي فيه، والأمريكان يعبرون عن ذلك من خلال الحديث عن التغيير باستبدال أناس غير جيدين أو قديمين بأخرين جدد.

كما أن علينا إيجاد أشكال من العمل النضالي المتعدد، مثل التظاهرات ضد بناء الجدار الفاصل التي من شأنها أن تثير الضجة، ومثل نصب العلم الفلسطيني على الجدار. وهنا يمكن الاستفادة من التجربة الجزائرية مع الفرنسيين، حيث لجأ الجزائريون إلى أشكال متعددة من النضال بما في ذلك التحركات الجماعية داخل فرنسا. كما علينا أن نحافظ على برنامجنا السياسي وعدم المساس به والإبقاء على أعلى درجة من الوحدة الوطنية، ومن هنا فأنا اتفق مع الدكتور احمد على إشارك كافة تيارات شعبنا في تحمل المسؤولية الوطنية، من خلال الانتخابات والسعي لحل المشاكل الداخلية والحياتية، وأهمية الانتخابات أنها تعمل على التقليل من عمليات الضغط الأمريكي على القيادة الفلسطينية وتجعلها أصعب، بسبب وجود مؤسسات ديمقراطية، وأمريكا بلد لا يحتاج إلى الديمقراطية بل يحتاج إلى أناس مواليين له، وعلينا أن نعلم أن الديمقراطية لصالحنا بالدرجة الأولى، ولصالح مواجهة الضغوط الخارجية والإسرائيلية المستمرة. وأظن أن الغالبية الساحقة من شعبنا ستؤيد إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧، وضمن عودة اللاجئين، وهو المهم للعملية الديمقراطية.

أ. عزيز كايد:

يمكن أن أقول أن توصيف المرحلة التي نعيشها حالياً هي أن الطرف الفلسطيني نفذ التزاماته الخاصة بخارطة الطريق، بينما رفض الطرف الإسرائيلي الالتزامات كلها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع عن التزامها، وتراجع الدور الأوروبي إلى درجة منسقة دون القيام بدور فاعل وحقيقي، واستمرار العجز العربي بل والضغوطات علينا مثل الاجتماعات مع سلفان شلوم. السؤال هو: إلى أي مدى سنسير في خارطة الطريق في ضوء ذلك كله؟ إن هذا كله يعيدنا إلى كثير من التفاهات التي حدثت سابقاً مثل تفاهات تينت وزيني التي فشلت جميعاً كما نعرف، وهو ما يشير إلى أن الهدنة قد نجحت فلسطينياً وفشلت من جهة أمريكا القوة الكبرى والأوروبيين. وبتقديري إن ما سيحدث في المستقبل لخارطة الطريق

أما موضوع الانتخابات المطروح في خارطة الطريق فمن السهل العمل به دولياً، كما أن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة ماسة إلى الانتخابات. وأخيراً فهناك إنجازات سياسية دولية بما فيها القرار الأمريكي المعلن بغض النظر عن أنه ينقصه التنفيذ، فعندما يتحدث الرئيس الأمريكي عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فإن هذا كلام مهم يجب أن يبنى عليه. والشعب الفلسطيني لم يحدث عنده أي اقتتال داخلي.

د. حازم الشنار:

اتفق مع الدكتور صائب أن خارطة الطريق فرصة، وقد عدد خمسة أسباب لذلك، لكنني اختلف معه حول إيجابية الأداء الفلسطيني. فقد أظهر الإسرائيليون أنهم حريصون على تطبيق خارطة الطريق ولكنهم قاموا بممارسات إحباطية لهذه الخارطة، ولم يكتفوا بذلك بل أظهروا أن الفلسطينيين لا يعملون شيئاً من أجل إنجازها. في الوقت ذاته نتكلم أننا نفذنا كل ما علينا من التزامات ومنتظر أن يقوم الإسرائيليون بعمل شيء من أجلها، لكن ما يهمني هو ما يبرز أمام العالم، واللجنة الرباعية، والرأي العام العالمي. فالصورة الموجودة عنا هي أننا غير قادرين على القضاء على بنية الإرهاب وأن العمليات مستمرة، وأن خروقات الهدنة مستمرة، ومن جهة ثانية كنا نطبق ما يريدونه في كل المراحل، ولا نأخذ! أي أنه لا توجد ضمانات (نعطي ولا نأخذ)، فأرني آليات المراقبة على الأرض؟ انها عملياً غير موجودة!

النتيجة لم ينجح الأداء الفلسطيني في هذا البند الذي يتطلب تطبيقاً عملياً له على الأرض، ومن ثم إجبار إسرائيل على تطبيق خارطة الطريق الأصلية لا الخارطة الخاصة بها! ولذلك يجب علينا أن نعمل على تجنيد كل جهودنا لتعبئة الرأي العام بأن هناك التزامات يجب تنفيذها، وبخاصة أن إسرائيل لديها جدارا قيد التنفيذ، واستيطاناً يتوسع.

داود تلحمي:

سأتوقف عند بعض القضايا التي طرحها الدكتور صائب عريقات مثل الدولة المؤقتة، وعدم التذرع المسبق بالتنازل عن القضايا الأساسية في البرنامج الوطني.

هناك بعض النقاط الايجابية ولكنها شكلية، كاعتراف العالم بدولة فلسطينية، لكننا لم نر شيئاً ملموساً على الأرض، واعتقادي أنه حتى لو أعيد انتخاب (بوش) و(شارون) فإن هذا غير مطمئن لإيجاد حلول أبدية للقضية الفلسطينية، بل هي حلول شكلية في معظمها، طالما أن الإسرائيليين يتعاملون معنا بهذه الطريقة ولا يوجد من يحاسبهم، مع شارون لا يوجد أي حل ومن هنا يصعب ممارسة أي ضغط على إسرائيل من قبل الحاكم الأمريكي، وبعض الخطوات

## د . صائب عريقات :

أشكر الجميع على المداخلات . أنا لست متعمداً أن أقول أن خارطة الطريق سقطت وأني سأعطي بديلاً عنها ، فخارطة الطريق فرصة يمكن أن تنجح . . وصمود الشعب الفلسطيني هو شيء عظيم جداً وكافة النقالات التي مرت في تاريخه هي ليست نقالات صدفية ، واليوم كل جهدنا في المفاوضات هو تقصير المسافة للوصول إلى الهدف ، فهناك في إسرائيل اليوم أربع مدارس :

الأولى مدرسة شارون المطالبة بقيادة فلسطينية جديدة ولكنهم لم يجدوا فلسطينياً واحداً يستطيع أن يتعامل مع شارون!

والثانية مؤيدو بناء الجدار الفاصل ، وهي مدرسة يقودها اليوم أناس كبار في حزب العمل .

والثالثة هم من يقولون بأهمية الاتفاق السياسي معنا قبل أن يحدث شيء لياسر عرفات . إذ لا يوجد فلسطيني يتزحزح عن ياسر عرفات . فهل هذا الرجل مستعد لصفقة شاملة ؟ إذا كان مستعداً لنت ذلك . . والرابعة هي التوصل إلى اتفاق معلن نشبته من خلال حدود عام ١٩٦٧ .

لكن في فلسطين لا يوجد مدارس كهذه ، وكان سؤالي هو إعطاء المفاوضات الفلسطينية بعد سنوات من التفاوض الركائز الأساسية لتحديد القضايا التي تهمة والتي لا تهمة . وعليه يجب إعطاء فرصة لأبو مازن ، ويجب إزالة الشوائب بين الرئيس عرفات وأبو مازن ، لأن هذا ضروري . قلنا يجب أن نحافظ على الهدنة بمفهوم فيه مصلحة الشعب الفلسطيني ، فهناك اتفاقات دولية موقعة بيننا وبين الإسرائيليين في موضوع الانتخابات ولا نريد إعادة فتحها في هذا الظرف السياسي . ولكن المشكلة تكمن في الأمريكان ، فهم لا يريدون عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، لأنهم متأكدين من أن الرئيس عرفات سيفوز في الانتخابات الرئاسية ، وإسرائيل لا تريد إجراء الانتخابات التشريعية في القدس والأمريكان يسكتون عن ذلك لمعرفة أنهم أن إسرائيل لا تريد ذلك .

يجب أن نتحد فيما يخص الانتخابات ونطالب بإجرائها ، ولسنا في حاجة إلى الدخول في مناقشات حول قانون الانتخابات المقرر مع حكومة إسرائيل . الانتخابات ستكون سلاحاً فلسطينياً وأهم ورقة في أيدينا لاستعادة الشرعية .

في اعتقادي أن خارطة الطريق لم تفشل وأتمسك بها لأبعد الحدود ، هي ليست اتفاقية فلسطينية-إسرائيلية ، وإنما فيها مسؤولية دولية جاء بها العالم ممثلين بالأوروبيين والروس والعرب والأمم المتحدة والولايات المتحدة ، واضعين كافة المتطلبات المطلوب تنفيذها لإنجاح خارطة الطريق .

أما عن الاختلاف بين خارطة الطريق ومقترحات كلينتون ، فإن

هو ما حدث لتفاهات تينت وميتشل وزيني ، لأن هناك عدة عوامل ستؤدي إلى فشلها . أما الحل الذي سيخدم المصلحة الوطنية فهو الهدنة ، وتحديداً هو ما يدعم هدنة ما بعد الهدنة ، فأنا لست مع خارطة الطريق بشكل خاص بل مع الهدنة التي هي من مصلحتنا ، حيث أن :

(١) الهدنة هي الخطوة الأساسية التي يجب أن نحافظ عليها من أجل التقارب الفلسطيني كي لا نصل إلى الاقتتال ، وهذا اتفاق فصائلي .

(٢) خارطة الطريق ستفشل والمقاومة الفلسطينية ستنتج بأشكالها المختلفة ، فالهدنة لها شروطها وستنتهي بعد ذلك . أما ما وراء الهدنة ، فإن الفصائل الفلسطينية قد أعطت فرصة لجميع المحاولات ولم يلحظ أي تقدم ، تم توقيف العمليات مثلاً ولم نر أي تقدم ، ولم نر هناك مقاومة شعبية ، ورأينا أن من يتضامن معنا ضد إقامة الجدار هم الأجانب .

## أ . حنان البكري :

في ظل تآكل الحقوق الفلسطينية على مر السنوات ، والمفاوضات التي عقدت ، ماذا يجب على السلطة أن تفعل ؟ هل هناك أجندة فلسطينية من السلطة السياسية تجاه الشعب الفلسطيني ؟ كي تزال هذه الضبابية يجب أن يكون الخطاب السياسي قريباً من الخطاب الشعبي ، ويجب أن يكون هناك وضوح ، لأن هناك أناساً يجدون أنفسهم مخدوعين في ظل المفاوضات .

## أ . زياد أبو زياد :

خارطة الطريق هي تبني لوجهة نظر إسرائيلية ، وأريد أن أذكر بالمبادرة التي ظهرت في بداية الانتفاضة بين (أبو علاء) و(بيريس) ، وهي إعلان الدولة على حدود عام ١٩٦٧ ولكن لم يتم الاتفاق عليها ، كما وتبنى الأمريكان وجهة النظر الخاصة بشمعون بيرس (دولة بدون حدود) . أما وقد أكد الدكتور صائب أن شارون ليست لديه رغبة في تنفيذ خارطة الطريق ، كما وتحدث بعض الإخوان عن خارطة طريق إسرائيلية ، ناهيك عن استمرار الاستيطان وانعدام أي تغيير ايجابي في وضعنا . فإن السؤال يبقى : إلى أين نسير ؟! وما فائدة التزامنا بتنفيذ الخارطة ؟! وما هي إجراءاتنا العملية ؟! .

## عبير الوحيدى :

الوحدة الوطنية ليست أكثر أهمية من السيادة الوطنية ، بل التالية هي الأهم . وعندما نقول بأن فلسطين لا يمكن أن تذهب من بين أيدينا فإن هذا خطأ ، فها هي تذهب ونحن ننظر إليها!

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية وإستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

تأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورشات المركز المتعلقة بالدستور.

### المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين

تليفون: ٢٩٦ ٤٩٣٣ (٠٢)

فاكس: ٢٩٦ ٤٩٣٤ (٠٢)

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

http://www.pcpsr.org

الثانية كانت تحاول أن تصل إلى اتفاق نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أما خارطة الطريق فتهدف إلى إعادة الثقة بين الجانبين والعودة للمفاوضات أيضاً، وأعتقد أنه لا بد من عدة مراحل للوصول إلى المفاوضات. فيما يتعلق بمقترحات كلينتون لا أريد التحدث كثيراً على أن كل ما قدم في كامب ديفيد كانت مقترحات فلسطينية، لا أريد تكرار ذلك من أجل أن لا تكون مناورة إعلامية بيننا وبينهم. بالنسبة إلى موضوع ضياع الفرصة في كامب ديفيد، أقول أننا وافقنا على مقترحات كلينتون وكان الرئيس عرفات قد ذهب إلى كلينتون وأبلغه موافقته على مقترحاته، لكننا فوجئنا بالرئيس الأمريكي يعقد مؤتمراً صحفياً مع باراك ويهاجم فيه الرئيس عرفات ويحمله مسؤولية فشل المفاوضات.

في علاقتنا بإسرائيل توجد معادلة تميل إلى نمط التقليد والتوازن، بل إن ارتكازنا هو على قرارات الشرعية الدولية، كما قرار ٢٤٢ وكما كانت الظروف التي أوصلتنا إلى ١٩٨٨. نحن متمسكون بأن هناك نظاماً فلسطينياً، سياسياً هو استمرار للموقف السياسي الذي اعتمد في عام ١٩٨٨ ولا أرى أن هناك تغييراً طرأ على الموقف السياسي الفلسطيني.

بالنسبة للاستيطان فإنه كان محورياً دائماً في كل المفاوضات السابقة. وكذلك الجدار الفاصل فنحن نطرح هذه القضية في كل الاجتماعات والمفاوضات. أما أن العراق أهم من فلسطين في الفكر الأمريكي فلا أؤمن بذلك، فقد دخل الأمريكان بعد انتهاء الحرب الباردة في مسائل نسميها اللا دولة ويطول تفسير ذلك.

وأريد أن أقول للأخ عزيز بصراحة تامة: لماذا لم تستجب حماس والجهاد لدعوة ياسر عرفات إلى الهدنة قبل ثلاث سنوات، لماذا اختارت الفصائل الهدنة الآن؟ إن هذه الأحزاب السياسية لها حساباتها مع الخارج. ونهاية المطاف لا يمكن أن يقف التاريخ عند حماس والجهاد والسلطة.

ومن ناحية أخرى، نحن في مرحلة بناء ويجب أن يساهم الجميع في ذلك كل حسب تخصصه ومسؤوليته، وأشدد أحياناً على ضرورة محاربة الفساد، وإيجاد سلطة واحدة وتعميق مبدأ الديمقراطية والحوار.

### من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

#### ورشات العمل

مسودة الدستور الفلسطيني:

أي نظام سياسي نريد؟

د. نبيل شعث، د. سعيد زيداني، د. عزمي الشعبي

(نوفمبر ٢٠٠٣)

http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/  
workshops/whichpolitical.pdf

نظم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي الفلسطيني

المسودة الثالثة عشر

د. أحمد مبارك الخالدي، د. علي خشان، أ. إبراهيم شعبان

(نوفمبر ٢٠٠٣)

http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/  
workshops/oversight.pdf